الآثار الاقتصادية والاجتماعية
للعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية ودول الجوار

Contents

اولاً – المقدمة:..... 2
ثانياً – مفهوم العقوبات الاقتصادية:..... 3
ثالثاً – ما هي العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية؟ 5
1 – العقوبات الاقتصادية التي فرضتها جامعة الدول العربية ضد سورية:..... 5
2 – عقوبات اقتصادية فرضتها دول الاتحاد الأوروبي ضد سورية: 6
3 – عقوبات اقتصادية فرضتها الولايات المتحدة ضد سورية: 8
4 – العقوبات الاقتصادية التي فرضتها دول متفرقة ضد سورية:....10
– العقوبات الاقتصادية التي فرضتها سويسرا ضد سورية:.....10
– العقوبات الاقتصادية التي فرضتها تركيا ضد سورية: 10
– العقوبات الاقتصادية التي فرضتها استراليا ضد سورية:.....10
– العقوبات الاقتصادية التي فرضتها كندا ضد سورية:.....11
– العقوبات الاقتصادية التي فرضتها اليابان ضد سورية:.....11
رابعاً – أثر العقوبات الاقتصادية على سورية:.....11
– فاعلية العقوبات على الاقتصاد السوري: 12
– نتائج العقوبات الاقتصادية الأمريكية والأوربية المفروضة: 14
خامساً – من يتأثر بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية؟...16
سادساً – أثر العقوبات الاقتصادية على سورية ودول الجوار: 16
سابعاً – الخاتمة:.....17

بحث تم نشره في مجلة الفكر السياسي
الصادرة عن اتحاد الكتاب العرب – دمشق

الآثار الاقتصادية والاجتماعية
للعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية ودول الجوار

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

هذه الدراسة محاولة في تحديد الجهات التي تفرض العقوبات، والجهات والمؤسسات المستهدفة من فرض هذه العقوبات، ومناقشة مدى فاعلية العقوبات على المستهدفين من دول أو أفراد، مع تحليل أولي لبيانات نتائج العقوبات الاقتصادية على سورية خلال الفترة 2011 – 2020، واستعراض نتائج العقوبات على الاقتصاد السوري بلغة الأرقام، وأثرها على الدولة والمواطن السوري.

اولاً - المقدمة:

عانت سورية من عقوبات اقتصادية وسياسية تراكمية منذ عام 1979، وكانت هذه العقوبات في مرحلة ما قبل عام 2011 تتصف بانتقائيتها ومحدودية نطاق الجهات المستهدفة، وطبيعتها كعقوبات محددة وفرضها من قبل دولة واحدة (الولايات المتحدة الأمريكية)، في حين اكتسبت العقوبات الاقتصادية بعداً عربياً ودولياً منذ عام 2011، من حيث تعدد أنماط العقوبات واتساع نطاق الجهات المستهدفة بها والجهات المنخرطة في فرضها.

ما يجري في سورية مؤامرة كبرى وحرب اقتصادية ظالمة تستهدف التقدم والتطور الذي وصلت إليه سورية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة نتيجة الانفتاح الاقتصادي والتطوير والتحديث وتعزيز قدرات الاقتصاد وزيادة معدلات النمو وإفساح المجال أمام القطاع الخاص لممارسة دوره الوطني وتوفير بيئة مناسبة للاستثمار. (حيث دخلت سورية ميدان صناعات جديدة لاسيما السيارات وتحقيق قيم مضافة ومضاعفة ايرادات الخزينة العامة وزيادة الودائع المصرفية وزيادة عدد المدن الصناعية وإعادة افتتاح سوق دمشق للأوراق المالية وترخيص شركات التطوير العقاري والتمويل وانخفض عجز الموازنة إلى درجات كبيرة وتراجع حجم المديونية إلى الصفر، وهذا يشكّل نقاط قوة كانت تحسب للاقتصاد السوري، مع وجود نقاط ضعف في الاقتصاد السوري تمثلت في انخفاض معدلات النمو لبعض القطاعات وانخفاض

متوسط دخل الفرد وزيادة معدلات النمو السكاني وغيرها وهي مؤشرات قد تعيق عملية التنمية الشاملة والمستدامة). [1]

ثانياً – مفهوم العقوبات الاقتصادية:

العقوبات الاقتصادية: إجراء تلجأ إليه الدول أو المنظمات إقليمية ودولية أو هيئاتها لوقف المعاملات التجارية مع دولة أخرى ورعاياها بقصد الضغط الاقتصادي عليها. وتشمل العقوبات الاقتصادية وقف العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية وكذلك الاستثمارية مع الدولة المستهدفة والأفراد والمؤسسات التابعة لها.

ويتم عادة فرض العقوبات الاقتصادية كأداة لمعاقبة الدولة المستهدفة ومؤسساتها ومواطنيها، وقد تأخذ العقوبات بعداً سياسياً، وقد تكون العقوبات شاملة تستهدف كيان الدولة بجميع قطاعاتها، أو انتقائية تطال مصالح كيانات أو أفراد ينتمون للدولة المستهدفة. وقد تلجأ الدول إلى فرض العقوبات بشكل تدريجي، أو فرضها بشكل مباشر دون الولوج في ممارسة ضغوط تدريجية على الدول المستهدفة.

وقد تصل العقوبات الاقتصادية إلى مرحلة الحظر الاقتصادي الذي يعني: (فرض عقوبات على التعامل مع الشركات التابعة للدول المستهدفة بالعقوبات، ومنع الاستثمار في بعض قطاعاتها الحيوية كالنفط والصناعات الحيوية، وحظر تصدير بعض السلع إليها سيما الاستراتيجية منها، ويضاف لما سبق الحظر المالي والجوي والعسكري، وتعتبر العقوبات الدولية المفروضة على إيران على خلفية برنامجها النووي بين 2006–2015 من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي وكذلك الولايات المتحدة الامريكية مثالاً على الحظر الاقتصادي، حيث تم فرض عقوبات على الشركات ذات الصلة بالبرنامج النووي الإيراني، ومنع ضخ الاستثمارات في القطاع النفطي، وحظر تصدير المعدات ذات الاستخدام المزدوج. أما الحظر الجوي والعسكري فمثاله ذلك

---

[1] – مداخلة الدكتور مصطفى العبد الله الكفري، في الندوة الحوارية حول الحرب الاقتصادية على سورية ودور الإعلام، أقامها المجلس الوطني للإعلام في فندق الشام، بداية أيار 2016، أنظر، صحيفة تشرين، 04/05/2016.

الذي فرض على ليبيا بموجب قرار مجلس الأمن رقم 748 لعام 1992 على خلفية قضية لوكربي). [2]

يعد قيام دولة ما أو مجموعة دول باستخدام العقوبات والحصار الاقتصادي وأدوات التدخل السلبي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الداخلية لدولة مستقلة بدون وجه حق، سلوكاً جرمياً غير مشروع. وينضوي هذا تحت عنوان "الإرهاب الاقتصادي الدولي"، خاصة إذا ما كان يتعارض مع القوانين والأعراف الدولية والدبلوماسية، طالما أن هذه العقوبات الاقتصادية كانت قسرية ومؤذية، وتؤثر على شرائح عريضة من الناس بمن فيهم النساء والأطفال والشيوخ؛ والعقوبات الاقتصادية لا تقل إيلاما عما تسببه الحروب والإرهاب. [3]

ويعد الحصار الاقتصادي الظالم على الشعب السوري والعقوبات الاقتصادية على سورية وجه آخر للحرب على سورية، لا بل أكثر، إنها تهدف لإفقار الشعب وتزيد من حالة التردي الاجتماعية وبالتالي غاية أهدافها معاقبة الدول والشعوب وإرغامها على تعديل نهجها السياسي.

العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية مستمرة منذ سبعينيات القرن الماضي نتيجة مواقف سورية الوطنية والقومية منها نذكر على سبيل المثال ما يسمى (قانون محاسبة سورية) الأمريكي وفي العام 2004 عززت العقوبات بعد رفض سورية الاحتلال الأمريكي للعراق ودعمها المستمر للمقاومة في لبنان، بعدها فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على تصدير النفط والمعاملات المصرفية ومنع التعامل مع مصرف سورية المركزي، وتجميد الأرصدة السورية وأوقف تمويل المبادلات التجارية الحكومية. الأمر الذي ترك آثاراً سلبية على الاقتصاد لاسيما على معدلات البطالة وأسعار الصرف وإنتاج

---

[2] – العقوبات وأثرها على الأنظمة،
http://www.nusuh.org/51-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A3%D8%AB%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89

[3] – مداخلة الدكتور مصطفى العبد الله الكفري، في الندوة الحوارية حول الحرب الاقتصادية على سورية ودور الإعلام، المصدر السابق.

وتصدير النفط وكان قطاع التجارة الخارجية الأكثر تأثراً بالعقوبات الاقتصادية على سورية.[4]

ثالثاً ـ ما هي العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية؟

تخضع سورية دولةً وشعباً ومواطناً لمجموعة من العقوبات الاقتصادية منذ ثمانينات القرن العشرين، حين فرضت الولايات المتحدة الأمريكية حظراً تكنولوجياً عليها في عام (1979)، على خلفية تصنيف سورية ظلماً ضمن فئة الدول "الراعية للإرهاب"، ثم عاودت الولايات المتحدة الأمريكية فرض حزمة عقوبات جديدة (مصرفية، تكنولوجية) على بعض الأفراد والمؤسسات والكيانات السورية في عام 2004، رداً على دور سورية في دعم المقاومة العراقية، بدعوى "إزكاء التمرد ضد القوات الأمريكية" في العراق حسب وجهة النظر الأمريكية. شكل عام 2011 نقطة تحول في العقوبات المفروضة على سورية من حيث نوعها والجهات الت فرضتها وعدد المتضررين منها، وفرض حزم عقوبات متنوعة طالت الأفراد والكيانات السورية وغير السورية. معظم ما يشار إليه كعقوبات اقتصادية على سورية هو من الناحية التقنية إجراءات اقتصادية قسرية أحادية الجانب، لكن درجت الإشارة إليها بالعقوبات الاقتصادية. [5]

1 ـ العقوبات الاقتصادية التي فرضتها جامعة الدول العربية ضد سورية:

منذ عام 2011 فرضت جامعة الدول العربية عقوبات اقتصادية وغير اقتصادية ضد سورية. حيث أقر مجلس وزراء خارجية الدول العربية الأعضاء في دورته غير العادية المنعقدة بتاريخ (27-11-2011) توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في فرض عقوبات على سورية، وذلك بموافقة 19 دولة عربية على القرار، واعتراض لبنان وتحفظ العراق على نص القرار. وتشتمل عقوبات الجامعة العربية عدداً من الإجراءات بحق الحكومة السورية

---

[4] – مداخلة الدكتور قحطان السيوفي، في الندوة الحوارية حول الحرب الاقتصادية على سورية ودور الإعلام، أقامها المجلس الوطني للإعلام في فندق الشام، بداية أيار 2016، أنظر، صحيفة تشرين، 04/05/2016.

[5] – ريم تركماني، حول العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية وآثارها . الجزء الأول، http://www.aljisr-news.com/news/?p=50247

من أهمها: منع سفر كبار الشخصيات والمسؤولين السوريين إلى الدول العربية وتجميد أرصدتهم في الدول العربية، ووقف التعامل مع البنك المركزي السوري، ووقف التبادلات التجارية مع الحكومة السورية باستثناء السلع الاستراتيجية التي تؤثر على الشعب السوري، وتجميد الأرصدة المالية للحكومة السورية ووقف التعاملات المالية معها، وتجميد تمويل مشاريع على الأراضي السورية من قبل الدول العربية. إضافة إلى وقف التعاملات المالية مع المصرف المركزي وجميع التعاملات المالية ووقف تمويل المشروعات الاستثمارية، وتشمل العقوبات العربية ضد سورية:

- منع الرحلات الجوية من والى سورية،
- وقف التعامل مع المصرف المركزي السوري والمصرف التجاري السوري،
- تجميد تمويل إقامة مشاريع على الأراضي السورية من قِبل الدول العربية،
- تجميد الأرصدة المالية للحكومة،
- وقف المبادلات التجارية الحكومية مع الحكومة السورية.

بالإضافة إلى عقوبات أخرى منوعة.

2 – العقوبات الاقتصادية التي فرضتها دول الاتحاد الأوروبي ضد سورية:

فرض الاتحاد الأوربي عقوبات اقتصادية على سورية منذ عام 2011، تضمنت قائمة من الإجراءات أهمها: وقف كافة أشكال التعاون التجاري والتقني بين الطرفين، ووقف أي دفعات ومساعدات من البنك الأوروبي للاستثمار، تجميد العمل باتفاقية التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي وسورية، حظر شراء أو استيراد أو نقل النفط السوري ومنتجاته، منع التعاملات المالية والتجارية مع المشمولين بالعقوبات وتجميد أرصدتهم المالية وحظر سفرهم إلى دول الاتحاد الأوربي، وفرض حظر على طائرات الشحن السورية وكذلك شركة الطيران السورية، وحظر توريد الأسلحة لسورية .

توزع العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد سورية

حسب الفئات المستهدفة

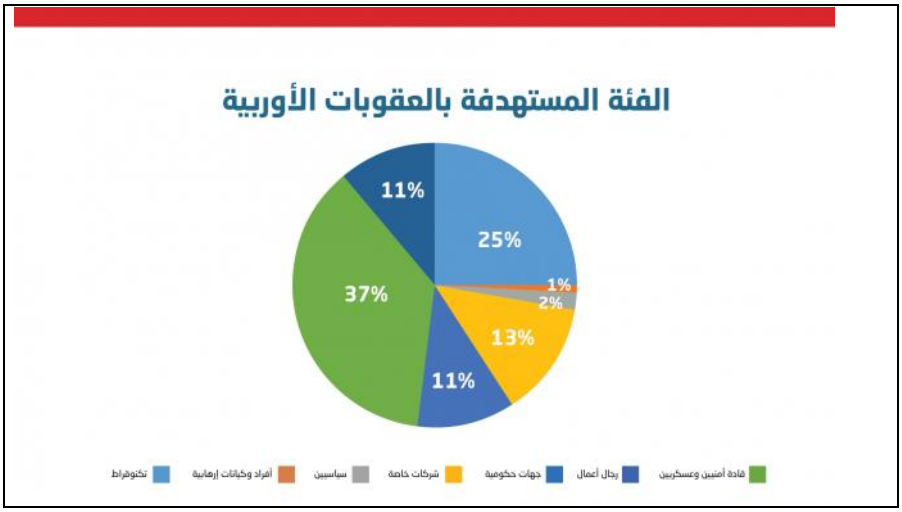

كان لعقوبات الاتحاد الأوربي الأثر الأكبر على سورية لأن الاتحاد الأوروبي يعد الشريك الأكبر في مجال التجارة الخارجية، وأثرت العقوبات في العديد من المجالات والقطاعات منها: إيقاف شراء السندات السورية والتعاون المالي، منع البنوك السورية من فتح فروع لها في أوربا، وتجميد إمكانية الاستفادة من تسهيلات بنك الاستثمار الأوروبي.

تطور العقوبات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية ضد سورية

حسب السنوات

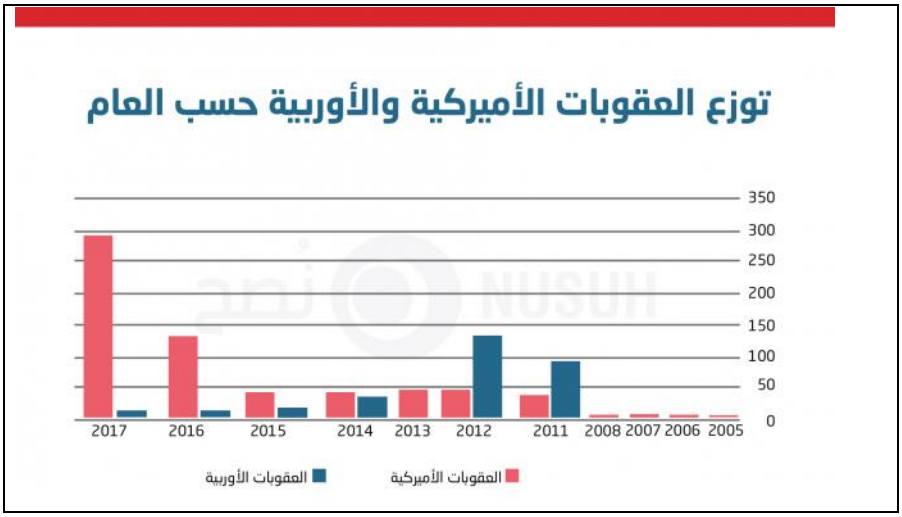

وتشمل العقوبات الأوروبية على سورية:

- وقف كل أشكال التعاون التجاري والتقني،

- وقف أي دفعات ومساعدات من البنك الأوروبي للاستثمار،
- تجميد العمل باتفاقية التعاون بين سورية ودول الاتحاد الأوروبي،
- إلغاء مشاركة سورية في برنامج الإتحاد الأوروبي للمنطقة
- وقف عقود الحالية للاتحاد الأوروبي مع سورية.
- منع المشاركة في مشاريع للبنية التحتية في سورية أو الاستثمار فيها،
- حظر شراء واستيراد ونقل النفط الخام السوري أو منتجاته،
- منع التعامل مع المصرف التجاري السوري،
- تجميد أرصدة مصرف سورية المركزي،
- منع إجراء أية تعاملات بالذهب والمعادن الثمينة الأخرى،
- فرض حظر على طائرات الشحن السورية وشركة الطيران العربية السورية،
- تجميد أرصدة المؤسسة العامة للتبغ وشركة النفط السورية وشركة "محروقات" والشركة السورية لنقل النفط ومؤسسة تسويق الأقطان وعلى العديد من الوزارات.

3 - العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد سورية:

فرضت الولايات المتحدة الأمريكية على سورية عقوبات اقتصادية منذ 1979 على خلفية تصنيفها ضمن فئة الدول "الراعية للإرهاب" حسب وجهة النظر الأمريكية، لتجدد العقوبات على سورية من قبل إدارة ريغان (1986) وشملت العقوبات الاقتصادية الأمريكية على سورية: حظر تصدير السلع أو التجهيزات التي تحتوي على مكون أمريكي بنسبة 10% فأكثر، واستمرت العقوبات بأشكال مختلفة في عهد بوش الأب وكلينتون كتخفيض الصادرات الأمريكية إلى سورية. وتجددت العقوبات الأمريكية في ظل إدارة بوش الابن بإقرارها لقانون محاسبة سورية واسترداد سيادة لبنان في عام (2003) وأكدت على حظر الاستيراد والتصدير لسورية، ووقف أي تعاملات مالية مع المصرف التجاري السوري، إضافةً إلى حظر المساعدات الأمريكية لدمشق، وإغلاق المجال الجوي الأمريكي أمام الطائرات السورية، وتجميد ممتلكات عدد من الأفراد والشركات السورية في أمريكا . وتابعت إدارة أوباما سياسة

العقوبات الاقتصادية ومددتها في أكثر من مناسبة عامي 2009 و2010 على خلفية اتهام دمشق بمواصلة دعم "المنظمات الإرهابية"، قبل أن تفرض عقوبات جديدة على النظام السوري عام 2011، شملت العقوبات الجديدة شخصيات أمنية وعسكرية وسياسية وكيانات حكومية، كما طالت قطاعي النفط والغاز، إضافةً إلى شركات خاصة ورجال أعمال، ويتم وفقاً لهذه العقوبات تجميد الأصول المالية للجهات المشمولة بالعقوبات وحظر التعامل المالي والتجاري معها ومنعها من الدخول للولايات المتحدة الأمريكية. استمرت إدارة ترامب بتأكيد العقوبات السابقة وبفرض أخرى تعتبر الأكبر من نوعها من حيث عدد الأفراد المشمولين بالعقوبات.

- تجميد أرصدة المصرف التجاري السوري، والمصرف التجاري السوري اللبناني.
- فرض حظر اقتصادي على البنك العقاري السوري، وبنك سورية الإسلامي،
- تجميد كافة أصول الحكومة السورية الموجودة في الولايات المتحدة،
- منع الأميركيين من التصدير لسورية ومن الاستثمار فيها،
- عقوبات على الشركة العامة للنفط، والشركة السورية لنقل النفط، والشركة السورية للغاز، وشركة سيرونيكس.

توزع العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد سورية

حسب الفئات المستهدفة

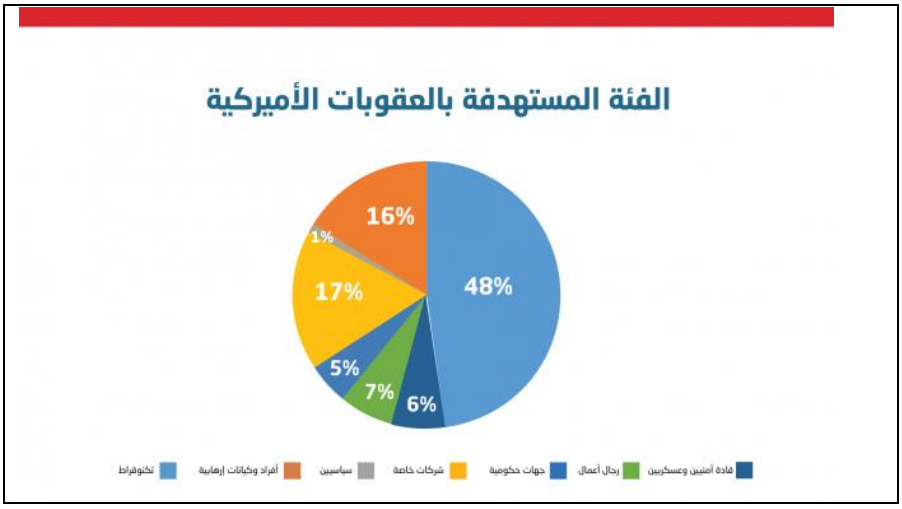

4 - العقوبات الاقتصادية التي فرضتها دول متفرقة ضد سورية:

إضافة إلى دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية قامت بعض الدول بفرض عقوبات اقتصادية ضد سورية بشكل منفرد خارج أطر المنظمات الإقليمية والدولية، وتضم القائمة الدول التالية:

سويسرا، تركيا، استراليا، كندا، اليابان.

- العقوبات الاقتصادية التي فرضتها سويسرا ضد سورية:

منذ عام 2011 انضمت سويسرا إلى الإجراءات التي اتخذها الاتحاد الأوربي بفرض عقوبات اقتصادية ضد سورية، وتطال العقوبات السويسرية شخصيات وكيانات سورية كما تشتمل تجميد أموال وحظر تعاملات مالية، ومنع المشمولين بالعقوبات من الحصول على تأشيرات دخول إلى سويسرا، كذلك حظر بناء محطات توليد الكهرباء، وأجهزة اتصالات ولإنترنت، وتصدير المعادن الثمينة والمجوهرات، ومنع طائرات شركة الطيران العربية السورية من الإقلاع أو الهبوط في المطارات السويسرية.

- العقوبات الاقتصادية التي فرضتها تركيا ضد سورية:

بتاريخ (30-11-2011) فرضت الحكومية التركية عقوبات اقتصادية ضد سورية شملت: تجميد التبادل التجاري بين البلدين، ووقف التعامل بين المصرفين المركزيين وكذلك التعاملات الائتمانية المالية، وحظر تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية، وتعليق عمل مجلس رجال الأعمال السوري التركي . [6]

- العقوبات الاقتصادية التي فرضتها استراليا ضد سورية :

فرضت استراليا عقوبات اقتصادية ضد سورية بدءاً من عام 2012، وتشمل هذه العقوبات الأفراد والكيانات السورية على حد سواءً تتضمن حظر التبادل التجاري بين استراليا وسورية في قطاعات النفط والمنتجات النفطية

---

[6] – العقوبات وأثرها على الأنظمة،
http://www.nusuh.org/51-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A3%D8%AB%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-

والخدمات المالية والاتصالات والمعادن الثمينة، وحظر المشمولين بالعقوبات من السفر إلى استراليا، إضافةً إلى حظر تصدير الأسلحة لسورية.

- العقوبات الاقتصادية التي فرضتها كندا ضد سورية :

فرضت كندا عقوبات اقتصادية على بعض الأفراد والمؤسسات والكيانات السورية بدءاً من عام 2011، وتشمل هذه العقوبات: حظر تصدير السلع والتكنولوجيا ذات الاستخدام العسكري، منع استيراد أو نقل النفط ومنتجاته النفطية من وإلى سورية، حظر تمويل الاستثمارات الجديدة في القطاع النفطي، وحظر المعاملات المالية والتجارية مع الجهات المشمولة بالعقوبات، وتعليق كافة اتفاقيات التعاون الثنائية بين البلدين، ومنع الاستيراد من سورية ما عدا الأغذية.

- العقوبات الاقتصادية التي فرضتها اليابان ضد سورية :

منذ عام 2011 اتخذت الحكومة اليابانية بعض العقوبات الاقتصادية ضد سورية، وتشمل هذه العقوبات: تجميد الأصول المالية للمشمولين بالعقوبات، وقف إعطاء تأشيرات دخول لهم، ومنع الرحلات الجوية بين البلدين.

رابعاً - أثر العقوبات الاقتصادية على سورية:

هل تؤثر العقوبات الاقتصادية على سورية؟ كل المعطيات تشير إلى ذلك، والجواب يأتي من الأسواق السورية نفسها، رغم أنها لم تفقد حتى الآن أي مواد من الأسواق السورية، وكانت سورية قد اتخذت إجراءات احترازية مسبقة لمواجهة مثل هذه العقوبات. [7]

الاقتصاد السوري اقتصاد متعدد الموارد يعتمد بشكل أساسي على الزراعة والصناعة التحويلية والاستخراجية (النفط والغاز والفوسفات) والتجارة والسياحة والخدمات، حيث تشكل الزراعة 17% من نسبة الموارد السورية، والصناعة 26% فيما يبقى الحيز الأكبر لقطاع الخدمات وهو حوالي الـ 60%". حيث شهد هذا القطاع تراجعاً ملحوظاً بسب الحرب الظالمة على سورية، اضطرت بعض المؤسسات السياحية الى تسريح عدد من عمالها

[7] – نبيل المقدم، هل تؤثر العقوبات الاقتصادية على سورية؟ نشرة "الإنتقاد".

وتقليص ساعات العمل أو لجأت إلى تخفيض الأجور. إن الاكتفاء الغذائي الذي تتمتع به سورية يمكنها من مقاومة أي ضغط أو حصار. [8]

- فاعلية العقوبات على الاقتصاد السوري:

ما يزال الجدل محتدماً حول فاعلية العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية وأثرها على توازن الاقتصاد الكلي حيث يؤكد بعض الباحثين الأثر السلبي للعقوبات على الاقتصاد السوري وذلك باستعراض تراجع مؤشرات الاقتصاد الكلي، في حين يقلل البعض الآخر من أثر العقوبات هذه العقوبات على الاقتصاد السوري.

- يعد أثر العقوبات على القطاع النفطي ثانوياً مقارنة بالأثر الكبير الذي أحدثه سيطرة المسلحين على جزء هام من منظومة إنتاج وتسويق النفط السوري.
- أدت الاعتبارات ذات الصلة بسوق النفط العالمية إلى انخفاض مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي.
- انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسب قياسية بسبب تدهور النشاط الاقتصادي الناجم بالدرجة الأولى عن الحرب وما نجم عنها من أضرار، صعوبة الحصول على بعض مستلزمات الإنتاج والسلع الاستهلاكية نتيجة العقوبات.
- تفاقم عجز الميزان المالي العام وانخفاض الإيرادات خاصة تلك المتأتية عن بيع النفط،
- عجز السياسات المالية المتبعة لكبح عجز الموازنة العام.
- انخفاض قدرة السوريين على تأمين السلع الغذائية نظراً لارتفاع الأسعار،
- تراجع حجم المعروض من الإنتاج الزراعي، وصعوبة الحصول على بعضها بسبب العقوبات من جهة أخرى.
- عدم نجاعة السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومات المتتالية منذ عام 2011.

[8] – الدكتور كامل وزنه، أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت، في تصريح لنشرة الانتقاد.

وعن مدى تأثر الميزان التجاري السوري بمحاولات التضييق الاقتصادي والمالي التي تحاول الدول الغربية فرضه على سورية، نلاحظ أن واقع التجارة الخارجية في سورية يبين لنا أن الأسواق العربية تستقطب حوالي 40% من إجمالي الصادرات السورية. ويعتبر العراق السوق الأكبر للصادرات السورية يليه السوق اللبناني بنسبة 12%. مما يعني أن السوق العربية هي الأهم بالنسبة لسورية أما بقية الصادرات فهي تذهب الى أوروبا ودول اسيا وافريقيا وأميركا الجنوبية ودول جنوب وشرق آسيا إضافة إلى روسيا وإيران، وهذه الأسواق مجتمعة يمكن أن تكون البديل للسوق الاوروبي.

يساعد الأمن الغذائي الذي تتمتع به سورية على مقاومة أي ضغط أو حصار. (كما أن سورية لا تعاني من مديونية ترهق اقتصادها وتجبرها على إتباع وصفات تفرضها الدول الدائنة وهذا يمنحها مرونة كبيرة في تحديد خياراتها. مما يساعد إلى حد كبير في احتواء الأزمة المالية والاقتصادية. ذلك لأن فوائد الدين عادة ما تكون باهظة وهي التي تدفع الدول المديونة للرضوخ للشروط السياسية للدول الدائنة). [9]

تسببت الآثار الاقتصادية للعقوبات والحصار الاقتصادي على سورية بانخفاض حجم التجارة الخارجية خلال سنوات الحرب ليصل إلى ما بين "25 و35 %"، بالمقارنة مع سنوات ما قبل الحرب، كما تغيرت وجهة الصادرات والمصدر الجغرافي للواردات، فتراجعت الواردات من الدول العربية ومن دول الاتحاد الأوربي مقابل ازديادها من الصين وروسيا ودول البريكس وبلدان آسيا الأخرى، وكذلك إعاقة التحويلات المالية الخارجية، ورفع تكلفتها بسبب اضطرار الفعاليات الاقتصادية إلى اللجوء إلى فريق ثالث وأحيانا رابع وخامس لإتمام الصفقات التجارية من استيراد وتصدير. [10]

(وارتفعت تكاليف الشحن وبوالص التأمين للواردات والصادرات، مما رفع أسعار المستوردات على المنتج والمستهلك السوري، وقلل بالتالي من تنافسية

---

[9] – الدكتور كامل وزنه، المصدر السابق.

[10] – https://arabic.sputniknews.com/news/201702081022144845-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A

الصادرات السورية، ورفع من جهة أخرى نسب التضخم وتكلفة وأسعار المنتجات المنتجة والمحلية، وأضعف من القوة الشرائية للمستهلك وخاصة العاطل عن العمل والضعيف ومحدود الدخل، والذين بمجملهم يشكلون أكثر من 80% من الشعب السوري، إضافة إلى إضعاف الثقة بإمكانية التعامل مع المستورد والمصدر السوري، وتأجيج نسب ومعدلات التضخم بما في ذلك "كسبب ونتيجة" ارتفاع أسعار القطع الأجنبي، وانخفاض قيمة العملة الوطنية، وبالتالي تراجع مستوى المعيشة والقوة الشرائية ومستوى المعيشة للشرائح العريضة والضعيفة من المواطنين السوريين). [11]

خسائر الاقتصاد السوري بحسب القطاعات

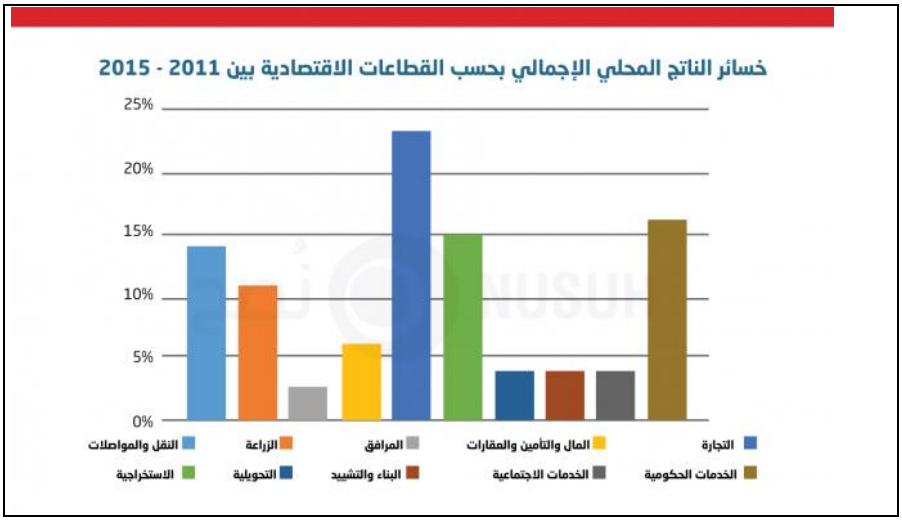

- نتائج العقوبات الاقتصادية الأمريكية والأوربية المفروضة على سورية:

يظهر التحليل الإحصائي لبيانات العقوبات الاقتصادية الأمريكية والأوربية المفروضة على سورية عدد من النتائج أهمها:

- اتجهت العقوبات الأمريكية للتصاعد منذ 2011 وخاصة في عامي (2016-2017)،
- اتخذت العقوبات الأوربية منحى معاكس بانخفاضها بشكل ملحوظ منذ 2012.
- ميل كل من واشنطن وبروكسل إلى استهداف الأفراد عوضاً عن الكيانات (الشركات الخاصة أو المؤسسات الحكومية).

[11] – الدكتور عابد فضلية، متى بدأ حصار المواطن السوري معاشياً، الأخبار 08.02.2017.

- تركز العقوبات الأمريكية بالدرجة الأولى على التكنوقراط (48%)، تليهم الشركات الخاصة (17%)، بينما لا تتخطى العقوبات على المؤسسات الحكومية نسبة 5%.
- تستهدف العقوبات الأوربية بالدرجة الأولى القيادات الأمنية والعسكرية في سورية (37%)، يليهم على التوالي التكنوقراط (25%)، تليها المؤسسات النفطية بما نسبته 20% من مجموع العقوبات الكلية سواءً الأوربية أو الأمريكية.
- بلغت العقوبات على المؤسسات الحكومية الاخرى نسبة 11% من المجموع الكلي للعقوبات.
- افتقاد العقوبات للإجماع الدولي ولنظام مرن للتقييم والمتابعة والتشاركية.
- قطاعي النفط والغاز

يقدر الاحتياطي النفطي في سورية بحوالي 2.5 مليار برميل، ووصل حجم الإنتاج النفطي في سورية حوالي 400 ألف برميل يومياً في عام 2010، يذهب الجزء الأكبر من هذا الإنتاج لتلبية احتياجات السوق السورية من النفط الخام، ويصدر حوالي 150 ألف برميل لدول الاتحاد الأوربي: ألمانيا 32%، إيطاليا 31%، فرنسا 11%، هولندا 9%، النمسا 7%، اسبانيا 5%، آخرون 5%. أما كما تقدر احتياطات سورية من الغاز بحوالي 10 ترليون متر مكعب، ويقدر حجم إنتاج الغاز بحوالي 8.7 مليار متر مكعب في عام 2011، يخصص معظمه للاستهلاك المحلي ولإنتاج الطاقة الكهربائية.

الإنتاج النفطي في سورية في بداية عام 2011 (برميل يومياً)

Company (operator)	Location	Output
SPC	Hasakeh and Raqqa	195,000
AFPC (Shell)	Euphrates valley	92,000
DZPC (Total)	Euphrates valley	21,000
SIPC (Sinopec)	S Hasakeh	20,000
Dijla (Gulf Sands)	NE Hasakeh	24,000
Kawkab (CNPC)	NE Hasakeh	12,000
Rasheed (IPR)	Euphrates valley	4,000
Hayan (INA)	West of Palmyra	9,000
Albu-Kamal (Tatneft)	S Euphrates valley	2,000
Total	387,000	

خامساً ـ من يتأثر بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية؟

تأثر السوريون والمنظمات المدنية السورية في كل المناطق السورية بدون استثناء حيث3 بدا تأثير العقوبات ضد سورية واضحاً كما يلي:

- القطاع الخاص: الذي تأثر بسبب العقوبات المالية والتجارية.
- القطاع العام: بما في ذلك الشركات الحكومية التي يعمل فيها عدد كبير من الموظفين مثل مؤسسة حلج وتسويق الأقطان ومؤسسة التبغ وبعض شركات النقل.
- السوريون والمنظمات المدنية السورية داخل أو خارج سورية.

فبسبب العقوبات المالية تعرض الكثير من السوريين لإغلاق حساباتهم البنكية في مختلف البلدان ولم يكن لهذا الأمر أي علاقة بموقفهم السياسي وشمل حملة الجنسيات الأوربية من أصل سوري.

سادساً ـ أثر العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية على دول الجوار:

(تتباين فاعلية العقوبات الاقتصادية ويعود ذلك إلى أسباب متشابكة تتعلق بأطراف معادلة العقوبات "المرسل، المستهدف، الشركاء"، وبنوع العقوبات "شاملة، ذكية"، ومدى شرعية العقوبات وحيازتها على إجماع دولي.

تظهر قراءة العقوبات التي فرضت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية صعوبة حصر أضرارها بالجهات المستهدفة فقط، حيث أضرت العقوبات بالأحوال المعيشية للفئات الضعيفة من السكان، وبمصالح الشركاء التجاريين والسياسيين للدول والجهات المستهدفة.

يتطلب تصميم برنامج عقوبات فعال تحليل شامل وموضوعي للجهات المستهدفة من حيث بنيتها ومصالحها ومواردها وشبكة علاقاتها ونقاط قوتها وضعفها، إضافة لاستناده على إجماع دولي، وعلى إمكانية لتوظيف القوة العسكرية لإنفاذ العقوبات. يضاف لما سبق ضرورة بناء نظام لرصد وتقييم أثر العقوبات بما يتيح إمكانية تعديل العقوبات لزيادة فاعليتها). [12]

---

[12] – http://www.nusuh.org/51-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A3%D8%AB%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9

أما فيما يتعلق بتأثيرات العقوبات السلبية على دول الجوار فإننا نؤكد أكد عقوبات الأشقاء في جامعة الدول العربية قد تركت آثارها ليس على الاقتصاد السوري فحسب بل على بلدان الجوار لاسيما الأردن ولبنان وتركيا وخاصة إلغاء اتفاقية التجارة الحرة الأردنية – السورية وتوقف تصدير القمح والكهرباء وتوقف التصدير عبر ميناء اللاذقية وبالتالي الخاسر الأكبر بهذه العقوبات هو تركيا على اعتبار أن سورية والعراق منفذيها الوحيدين باتجاه الخليج العربي. كذلك لبنان والعراق تعد من أكثر المتضررين نتيجة العقوبات التي فرضها الأشقاء العرب تلبية لرغبة أسيدهم في الغرب، وبالتالي البَلَدان لم يصوّتا في الجامعة العربية على العقوبات التي فرضت على سورية.

تعد الصادرات المحرك الأساسي للنمو، وبالتالي العقوبات الاقتصادية على هذا القطاع هي محاولة للجم النمو وزعزعة الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في سورية وتجويع الشعب السوري.

كانت نصف الصادرات السورية تتركز في أربع دول من دول الجوار (العراق – لبنان – السعودية – الأردن) وبالتالي العقوبات الاقتصادية عمدت إلى ضرب هذا التوجه لكن ضررها لم يقتصر على سورية فحسب بل على كل دول المنطقة.

سابعاً ـ الخاتمة:

لم تقف الحكومات السورية المتتالية لتتلقى قرارات العقوبات الاقتصادية بل سعت إلى إيجاد أسواق بديلة والتوجه شرقاً ونحو دول البريكس، إضافة إلى صمود العديد من القطاعات الاقتصادية خلال سنوات الحرب سواء الزراعية أم الصناعية والخدمية، لكن كيف تمكنت هذه القطاعات من الصمود بالتأكيد الأمر يعود لصمود المواطن السوري في أرضه وممارسته لعمله وتقديم الخدمات على الرغم من المعاناة القاسية والصعبة.

تتوقف آفاق الاقتصاد السوري في الأمد المتوسط على احتواء نتائج الحرب وإيجاد حد للحرب الظالمة على سورية، وإعادة بناء البنية التحتية وقطاعات النشاط الاقتصادي كافة ورأس المال الاجتماعي المتضررة.

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

كلية الاقتصاد – جامعة دمشق